نساء العالم ٢٠٠٥

التقدم في مجال الإحصاءات

صحيفة وقائع – يحظر نشرها قبل الساعة ١٢/٠٠ بتوقيت شرق الولايات المتحدة، يوم ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

مهمة لم تكتمل بعد:

تتبع الإحصاءات الحيوية المصنفة حسب نوع الجنس

لكي يتحقق أكبر قدر من الفائدة من الإحصاءات الحيوية الأساسية – مثل أعداد المواليد والوفيات في بلد من البلدان – فإنها لابد وأن تكون مصنفة حسب نوع الجنس. ومع ذلك، لم تتحقق خلال الثلاثين سنة الماضية سوى زيادة طفيفة للغاية في عدد البلدان التي كثيرا ما تقوم بتجميع أعداد المواليد حسب نوع الجنس وأعداد الوفيات حسب نوع الجنس والسن والإبلاغ عنها. فكثير من البلدان لا تزال بعيدة عن إنجاز ذلك في واقع الأمر، حسب ما جاء في تقرير صدر اليوم عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

وإحصاءات المواليد والوفيات المصنفة حسب نوع الجنس هي عامل بالغ الأهمية في فهم أوضاع النساء والرجال وأشكال التفاوت بينهم.

ولتسليط الضوء على قضايا من قبيل التمييز بين الجنسين في فرص الحصول على الرعاية الصحية، أو مشاكل ارتفعا معدلات اختيار نوع الجنس قبل الولادة أو في مراحل الحمل الأولى، يتعين على البلدان أن تقوم بجمع ونشر الإحصاءات المتعلقة بالمواليد حسب نوع الجنس وبالوفيات حسب نوع الجنس والسن، وذلك حسب ما جاء بالتقرير الذي يحمل عنوان نساء العالم في عام ٢٠٠٥: التقدم المحرز في مجال الإحصاءات*.

وفي معظم البلدان، يجري جمع هذه الإحصاءات الحيوية من خلال شهادات الميلاد أو الوفاة التي تصدرها السلطات المدنية – أي من خلال نظام التسجيل المدني. وجري تدعيم الإحصاءات المستمدة من نظم التسجيل المدني بمسوح العينات والمعلومات المستمدة من مواقع الرصد.

وبالنسبة لكثير من البلدان، لا يزال تطوير القدرة على إنتاج الإحصاءات الحيوية من خلال نظام للتسجيل المدني بصورة منتظمة في الوقت المناسب يُعد من التحديات الكبرى. فمثل هذا النظام يتطلب موارد واسعة والتزاما طويل الأجل من أعلى مستويات الحكومة. ويرى التقرير أن التقدم بشكل متدرج يمثل أحد السبل العملية أمام الحكومات التي تسعى إلى تحسين تغطية نظم التسجيل المدني فيها.

الشكل رقم ١: **لا يزال كثير من البلدان لا يبلغ عن المواليد حسب نوع الجنس**

O المواليد المبلغ عنهم حسب نوع الجنس (١٩٩٥-٢٠٠٣)

مسؤولية الإبلاغ

بالإضافة إلى جمع الإحصاءات الرسمية، تشير القدرة الإحصائية الوطنية أيضا إلى قدرة الحكومات على الإبلاغ عن هذه الإحصاءات بعد جمعها. ووفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي وضعتها اللجنة الإحصائية، فإن المكاتب الإحصائية الوطنية مسؤولة عن توفير الإحصاءات الرسمية بصورة محايدة.

وحسب ما جاء في التقرير الذي يتناول الإحصاءات التي تم جمعها في ٢٠٤ من البلدان، فإن أفريقيا وأوقيانوسيا تضمان أقل عدد نسبي من البلدان التي أبلغت عن المواليد حسب نوع الجنس. فقد كان عدد تلك البلدان ١٤ من بين ٥٥ بلدا في أفريقيا، و٦ من بين ١٧ بلدا في أوقيانوسيا.

الشكل **رقم ١-٢: نسبة السكان في البلدان أو المناطق التي أبلغت النظام الإحصائي بالأمم المتحدة عن المواليد حسب نوع الجنس مرة واحدة على الأقل بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٣، حسب المناطق**

وتضم آسيا أدنى نسبة من سكان مناطق العالم الذين يعيشون في بلدان تبلغ عن المواليد حسب نوع الجنس - ١٩ في المائة فحسب. كما أن الإبلاغ عن الوفيات حسب نوع الجنس منخفض بالمثل في آسيا، حيث كانت نسبة السكان الذي يعيشون في بلدان تبلغ عن الوفيات حسب نوع الجنس تزيد قليلا عن النصف في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣. وتوفر هذه البيانات وتحليلها يمكن أن يسلط الضوء على مسائل من قبيل الفروق في معدلات وفيات الأطفال الرضع بين الذكور والإناث.

وفي أفريقيا، يعيش نحو ثلاثة أرباع السكان في بلد أو منطقة لا تبلغ عن المواليد حسب نوع الجنس، ويعيش الثلثان في بلد لا يبلغ عن الوفيات حسب نوع الجنس. كما أن الإبلاغ عن الوفيات حسب نوع الجنس والسن معا يكشف عن نتائج مماثلة.

لاستفسارات وسائط الإعلام، يُرجى الاتصال بـ:

Renata Sivacolundhu
Development Section
T: +1 212 963 2932
e-mail: mediainfo@un.org

* تقرير *نساء العالم في عام ٢٠٠٥: التقدم المحرز في مجال الإحصاءات* (ST/ESA/STAT/SER.K/17)، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.XVII.7K، ISBN 92-1-161482-1. ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع http://unstat.un.org/unsd/demographic/products/indwm/wwpub.htm.

تقوم الشعبة الإحصائية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١ بإعداد تقرير *نساء العالم* بانتظام مرة كل خمس سنوات. وتضمنت الأعداد الثلاثة السابقة تجميع وتحليل البيانات المتعلقة بوضع المرأة على نطاق العالم. وأشارت الأعداد السابقة إلى نقص الإحصاءات الرسمية المتاحة المصنفة حسب نوع الجنس. ولذلك، فإن *نساء العالم في عام ٢٠٠٥* ينفرد باستعراض وتحليل البيانات المتاحة حاليا وتقييم التقدم المحرز في توفير الإحصاءات الوطنية، وذلك بالمقارنة بالتقديرات التي أعدت على المستوى الدولي، فيما يتصل بالشواغل الجنسانية خلال الثلاثين سنة الماضية. ويبين الجدول المرفق الأول مدى توفر الإحصاءات الوطنية عن الشواغل الجنسانية الرئيسية. ويتضمن الجدول المرفق الثاني أحدث الأرقام لكثير من المؤشرات التي تضمنها تقرير *نساء العام في عام ٢٠٠٠: اتجاهات وإحصاءات*، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الإضافية المتصلة بوضع النساء والرجال.